



سابينة ريدل

## العراق ميدان صراع لقوى خارجية

"الديمقراطية" القائمة على الشريعة الإسلامية التي تم استيرادها عام 2003 مهدت الطريق<sup>1</sup>

ما برح العراقيون يتظاهرون منذ ثلاثة أشهر لأجل إصلاح نظامهم السياسي الذي يخضع لهيمنة أحزاب دينية طائفية وإثنية. هذا النموذج من الطائفية الموجود في العراق هو إرث من العهد العثماني، لذا فهو ينتمي إلى عصور ما قبل عندما كتب رجال الدين من جميع الديانات قوانين علمانية للمؤمنين بهم. النخب الدينية قد تعامل المؤمنين مثل الأتباع ووافقوا على تقاسم السلطة فيما بينهم، في الدولة وفي المجتمع. حقيقة أن مثل هذا النظام تم تطبيقه فعلا في ظل الإدارة المؤقتة الأمريكية بعد سقوط نظام صدام حسين (2003) يثير الكثير من الأسئلة التي يغلب عليها الاستغراب. إنه يُوضح من جهة التأثير المتزايد للأحزاب الإسلامية والمالية لإيران في العراق، ومن جهة أخرى صمت الديمقراطيات الغربية حول المطالب الأساسية للمتظاهرين. تنتشر خيبات الأمل من الربيع العربي في الغرب، في حين أننا الآن إزاء ثورة عراقية مباشرة. الشباب والشابات من الجنوب الشيعي على وجه الخصوص يطالبون بدولة موحدة وذات سيادة. إنهم يريدون أن يعيشوا مع السنة والأكراد في ديمقراطية يُحترم فيها التنوع الديني والثقافي.

السياسية العراقية، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الفصل الصارم بين المناصب السياسية والمؤسسات الدينية.

نظراً لأن المتظاهرين شكّوا بشرعية النخب الحاكمة، فإن قوات الأمن تصرفت معهم بقسوة شديدة. ففي غضون شهرين، قتل 390 شخصا وجرح أكثر من 15.000 شخص (DPA, FAZ, 29.11.2019). ساهم السلوك الوحشي للمليشيات الشيعية في زيادة الانتقادات للحكومة التي يقودها رئيس الوزراء الشيعي عادل عبد المهدي. لكن بعد خطاب ألقاه ممثل المرجع الشيعي الأعلى آية الله العظمى علي السيستاني، أعلن عادل عبد المهدي استقالته في 29 نوفمبر 2019. ومنذ

اقتصر اهتمام وسائل الإعلام الألمانية بالأحداث في العراق بعد التوتر والمواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران في نهاية عام 2019 وبداية هذا العام والتي جرت على الأراضي العراقية. لكن الاحتجاجات الشعبية تهز هذا البلد منذ الأول من شهر أكتوبر 2019. إنها موجهة ضد نظام المحاصصة الذي يقسم السلطات بين الطائفتين الإسلاميتين، الشيعة والسنة، إضافة إلى الأكراد. ساهم نموذج الدولة المستورد هذا والذي أسسته الولايات المتحدة في عام 2003 في انهيار مؤسسات الحكومة المركزية وجعلها نهباً للفساد بسبب وجود قوات أجنبية ومليشيات مرتبطة ببعض القوى الخارجية المتنفذة. يطالب المتظاهرون الآن باستعادة الوحدة

<sup>1</sup> هذه المقالة هي ترجمة: Sabine Riedel: Der Irak als Schlachtfeld externer Kriegsherren. Die 2003 importierte „Demokratie“ unter der Herrschaft islamischen Rechts hat den Weg geebnet, in: Forschungshorizonte Politik und Kultur (FPK), Vol. 4, No. 1 (2020 Jan 21), 8 p., FPK, engl.: Vol. 4, No. 2 (2020 Feb 4), 8 p. – مراجعة الترجمة أحمد القاسمي.

انفتح العراق تدريجياً على أيديولوجية القومية العربية التي اكتسبت قوة في عقد الخمسينيات. فدستورها الجديد، يدعى "السيادة الكاملة" للدولة العراقية (المادة 1) بينما يلتزم بالعضوية في جامعة الدول العربية (المادة 2، [الدستور المؤقت 1958](#)). لقد كان ذلك تغييراً دستورياً جوهرياً عرّف الأمة العراقية كجزء من أمة عربية امتدت إلى ما وراء حدود البلاد. لقد أدى ذلك إلى تهميش مجموعة سكانية أخرى: بالإضافة إلى الشيعة، الذين كانوا يخشون هيمنة الدول العربية السنية، صار السكان الناطقون باللغة الكردية مهددين بأن يصبحوا أقلية ضئيلة. ثم ووفقاً لنموذج الأمة الثقافية هذا، جرى اعتبارهم في الدستور البعثي المؤقت لعام 1970 أقلية قومية (المادة 5، [دستور الجمهورية العراقية المؤقت 1970](#)).

لم تعتبر حركة الاستقلال الكردي العراقية هذه المادة الدستورية باعتبارها حماية وقائية، بل كتهميش سياسي، واندلعت مجدداً الأعمال العسكرية بينها وبين الحكومة المركزية في بغداد. وتلقت دعماً بالأسلحة من نظام الشاه الإيراني الذي كان على خصومة مع النظام الجمهوري الذي كان يخشى تأثيراته عليه. كانت إيران أيضاً حليفة للعالم الغربي، حيث خشى أن يكون للاتحاد السوفيتي تأثير متزايد على العراق من خلال الحزب الشيوعي القوي. استطاعت إيران التأثير على الأحداث السياسية في العراق عبر استغلال القضية الكردية. انتقم العراق بتقديم اللجوء لأعضاء المعارضة من إيران. كان روح الله الخميني، أشهر منتقدي نظام الشاه، الذين لجأوا إلى النجف منذ عام 1965. تعتبر النجف إلى جانب كربلاء مقراً لأهم الأماكن المقدسة في الإسلام الشيعي. ولقد كانت النجف منفى مثالياً للخميني مكنه من التحضير لنظام الثورة الإسلامية الذي تأسس في 1 فبراير 1979.

قبل أربع سنوات من هذا الحدث، أكد العراق وإيران في اتفاقية الجزائر مبادئ "عدم المساس بالحدود والاحترام الدقيق لسلامة الإقليم الوطني للدولتين" (المادة 5، [اتفاقية الجزائر 1975](#)). وكان من بين نتائج تلك الاتفاقية ذلك طرد الخميني من العراق وتوجّهه إلى المنفى الجديد في فرنسا، قبل

ذلك الحين، لم تستطع الأحزاب الطائفية الاتفاق على بديل له، في حين ارتفع عدد الوفيات إلى 500 قتيل. الرئيس العراقي برهم صالح، وهو كردي، وبالتالي يمكن نظرياً أن يكون وسيطاً، يرفض تعيين خليفة شيعي تختاره الأحزاب المتنفذة، وهو ما زاد من إضعاف الدولة العراقي (AFP, Hürriyet, 26.12.2019).

## كان العراق تحت تأثير الدول الأجنبية من البداية

كان للدول الأجنبية تأثير على العراق منذ تأسيسه في عام 1920. بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية نتيجة لهزيمتها العسكرية أمام الحلفاء والقوى الاستعمارية، قام الانتداب البريطاني في البداية بتثبيت ملكية دستورية في بلاد الرافدين. لم تلق مطالبات تأسيس نظام قانوني علماني حديث أي اهتمام، كما جرى تجاهل لكون الشيعة العرب أغلبية في ذلك الوقت. بدلاً من ذلك، عيّنت بريطانيا ملكاً سنياً من الهاشميين أصله من الحجاز، وكانت عائلته حتى ذلك الحين تشرف على إدارة المواقع الإسلامية المقدسة في شبه الجزيرة العربية. لذلك ظلت العلاقة متوترة بين السكان الشيعة والدولة العراقية.

لقد اختار البريطانيون المحافظة على الوضع الذي كان سائداً قبل قدومهم، أي استمرار حكم العراق تحت ظل الإسلام السني الذي استمر كطائفة للدولة الحاكمة في عهد الهاشميين الذين حكموا المملكة العراقية. كان لهذا النموذج من أمة طائفية عراقية ميزة أنه جمع مجتمعات اللغات المختلفة، المجموعات السكانية الناطقة بالعربية والكردية والتركية. لكن ظل جميع العراقيين من غير المسلمين أو غير المتمذهبين عرضة للتمييز. كما كان هناك عامل آخر أضعف نموذج الأمة الطائفية وهو محاولة العائلة المالكة أسلمة مؤسسات الدولة بما يتفق مع المذهب الإسلامي السني. واليوم، ينظر إلى هذا على أنه كان استبعاداً للسكان الشيعة. الثورة العراقية في عام 1958 وضعت حداً لكل من الملكية والنفوذ البريطاني المباشر. لكن بالتوازي مع تغيير النظام السياسي من الملكية إلى جمهورية،

انتفاضة الأكراد والشيعية العراقيين التي أعقبت إجبار الجيش العراقي على الخروج من الكويت ثم نهاية الحرب، وذلك من خلال فرض حظر طيران في المجال الجوي العراقي في منطقتين في شمال وجنوب البلاد، وهو ما أثار على تقليص السلطة السيادية للدولة العراقية على أراضيها (FAZ, 24.2.2001).

ومع ذلك، فإن العراقيين جميعاً على اختلاف انتماءاتهم أصبحوا ضحايا لآثار العقوبات الاقتصادية التي استمرت لحين سقوط النظام في عام 2003 (AISammawi 2006: 83f.). وبينما نجح صدام حسين في البقاء في السلطة بعد حرب الكويت عانى شعب العراق ثلاثة عشر عاماً من الحصار، وخسر 97 بالمائة من مجموع الواردات و90 في المئة من جميع الصادرات (Welt.de, 22.9.2010). تسبب انهيار الاقتصاد العراقي في حدوث مجاعات وانتشار أمراض وسوء تغذية أسفرت عن موت ما يصل إلى 880.000 طفل

بدأت مرحلة جديدة في السياسة الأمريكية تجاه العراق بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، لأن الحكومة الأمريكية اتهمت، من ضمن آخرين، نظام صدام حسين بالمسؤولية عنها وبأن له صلات بشبكات إرهابية. لكن بعد خمس سنوات من هذا التاريخ أكد تقرير الفحص بمجلس الشيوخ الأمريكي أن هذا الافتراض كان خاطئاً، مثله مثل الادعاء بأن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل (FAZ, 11.9.2006). في نهاية شهر مارس من عام 2003، كان هذا هو السبب الرسمي المعلن للتدخل العسكري من قبل "تحالف الراغبين" بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا. تقدر الدراسات الموثوقة عدد ضحايا الحرب بحوالي نصف مليون شخص (SZ, 16.10.2013). ومع ذلك فإن أضرار الحرب كانت أكثر تدميراً مما كانت عليه في سنوات الحظر. لقد تم تدمير أجزاء كبيرة من البنية التحتية لإمدادات المياه والطاقة في غضون شهرين. لقد خرج العراق تدريجياً عن السيطرة نتيجة للحرق المتعمد وأعمال النهب والهجمات الإرهابية (Feichtinger 2003: 20). رغم ذلك، وبناء على طلب الولايات المتحدة رغم ذلك، وبناء على طلب الولايات المتحدة وبريطانيا، وضع قرار مجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة سيادة

يعود من هناك إلى إيران، بدعم من الصحافة والسياسة الدولية. لكن آمال الدول الغربية في السيطرة على الثورة الإسلامية بعد سقوط الشاه الفارسي لم تتحقق. فبعد أزمة احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران في 4 نوفمبر 1979، قُطعت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وإيران (Bösch 2015: 334).

بدأت حرب الخليج الأولى في العام التالي، حيث أمدت البلدان الغربية الزعيم العراقي صدام حسين بالأسلحة في حربه ضد إيران. أصبح الاتفاق العراقي الإيراني مع الالتزام الثنائي بالسلامة الإقليمية مضيعة، كما ألغى العراق الاتفاقية العراقية الإيرانية المعروفة باتفاقية الجزائر. وكان ينبغي على أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية دعم مسار السلم هذا. فقد وقع الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية في عام 1975 وثيقة هلسنكي النهائية لمؤتمر الأمن والتعاون مع أوروبا وأقرت الأطراف الالتزام بنفس المبادئ.

## نقطة التحول في عام 1990: من المقاطعة الاقتصادية إلى تدمير الدولة العراقية

بعد انتهاء الصراع بين الشرق والغرب (1989)، قرر العالم الغربي الانقلاب على صدام حسين. بين عشية وضحاها، تحول العراق من طفل مدلل إلى شرير. ففي عقد الثمانينات كانت الحكومة الأمريكية قد أتاحت للعراق 40 مليار دولار لتمويل حرب الخليج. كما أن فرنسا باعت للعراق، إضافة للطائرات المقاتلة، مفاعلاً نووياً وبالتالي زوّدت بغداد بتكنولوجيا نووية (NZZ, 7.3.2003). أدى نجاح العراق في الحصول على مواد كيميائية من ألمانيا الغربية لإنتاجه الغاز السام، والذي استخدمه أثناء حربه ضد إيران وضد الأكراد العراقيين في الشمال.

لكن نقطة التحول الحقيقية كانت الهجوم العراقي على الكويت المجاورة واحتلالها في أغسطس 1990. نتيجة لذلك، تم تشكيل تحالف عسكري ضد العراق، شاركت فيه 34 دولة بقيادة الولايات المتحدة لتحرير الكويت. في الوقت نفسه، دعم قرار للأمم المتحدة

ينبغي البدء بخلق ديمقراطية جديدة عن طريق استبدال حكم الحزب الواحد لحزب البعث بنموذج ديمقراطي تعددي. كان المشرف على هذا التغيير في النظام الدبلوماسي الأمريكي بول بريمر. ولا يعزى إليه حل الجيش العراقي وحسب، بل أيضا حظر حزب البعث. وكان الحزب قد وصل للسلطة لأول مرة في العراق في عام 1963 بمساعدة وكالات الاستخبارات الغربية. بعد تنفيذه للانقلاب على نظام الزعيم عبد الكريم قاسم في ذلك الوقت، ظل في السلطة، باستثناء خمسة أعوام، لمدة أربعين عاما. أصبح صدام حسين الحاكم البعثي المطلق للعراق اعتبارا من عام 1979 وحتى احتلال العراق.

بسلوك مشابه لما قام به الانتداب البريطاني في العراق في بداية القرن العشرين، فإن الإدارة المؤقتة في عام 2003 لم تضع ثقها في السكان. فعلى ما يبدو، اعتقدت أنهم غير قادرين على تحويل العراق إلى ديمقراطية حديثة تقوم على نظام متعدد الأحزاب ومبادئ دولة القانون، أي بالعودة لإرث الثورة العراقية عام 1958. لكن بدلا من ذلك، اتبع بريمر تقليد الإرث الملكي بإسناد دور قيادي للإسلام في الدولة والمجتمع. تم التعبير عن هذا الموقف في 11 يوليو 2003 من خلال تعيين زعماء دينيين في الغالب في مجلس الحكم العراق الجديد ودعمه. من بين 25 الأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة، كان هناك 13 من المسلمين الشيعة، وهو تنازل مهم للمجموعة الدينية التي تشكل 60 في المائة من سكان العراق الذين كان يبلغ عددهم آنذاك حوالي 24 مليون نسمة. خمسة من الأكراد وخمسة من المسلمين السنة.

بعد تغييرات قليلة طالت الأفراد، طُلب من مجلس الحكم العراقي، الذي يهيمن عليه الشيعة، تعيين وزراء لحكومة انتقالية والإشراف على عملهم. أخيرا، طلب بريمر من المجلس صياغة دستور عراقي جديد. لذلك لم يكن من المستغرب استمرار كون الإسلام دين الدولة، وهو إرث مستمر دون انقطاع تقريبا في العراق منذ حكم العثمانيين حتى اليوم. حتى في الدستور الجمهوري الأول لعام 1958 (انظر المادة 4) وتحت حكم حزب البعث (انظر الدستور العراقي 1970، المادة 4)، لم

العراق في أيديهم لمدة عام تقريبا. تحت الوعد بمراعاة القانون الدولي. شكّلت القوى المحتلة أجهزة إدارة للعراق و"إنشاء مؤسسات وطنية ومجلس الحكم" (Resolution 1483, 2003 Article 8c). وبسبب كل القرارات التي اتخذتها الولايات المتحدة كقوة احتلال في العراق فإنها تتحمل جزءًا كبيرًا من مسؤولية التطورات اللاحقة.

كان لطريقة تعاملها مع أفراد الجيش العراقي الذي حلته، عواقب وخيمة. بينما قُدم صدام حسين إلى العدالة وأعدم في أواخر عام 2006، قضى العديد من الضباط بعض الوقت في السجون الأمريكية حتى تم إطلاق سراحهم في نهاية الاحتلال الأمريكي عام 2011. انضم بعضهم إلى الجماعات الإسلامية التي أصبحت أكثر نفوذاً منذ ذلك الحين ونجحت في الإفلات من متابعة قوات الأمن العراقية. في منتصف عام 2014، أنشأ فرع لتنظيم القاعدة خلافة إسلامية تحت اسم الدولة الإسلامية (IS) في شمال غرب العراق، والتي امتدت منذ ذلك الحين إلى سوريا، قبل أن تم التغلب عليه تدريجياً في عام 2017.

بحلول نهاية عام 2018، اعتبر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تنظيم داعش مهزوماً، وفكر في سحب 5200 جندي أمريكي من العراق (Spiegel, 15.2.2019). ولا يبدو أنه من قبيل الصدفة حدوث تدهور في العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران منذ ذلك الحين. لأن الحرب ضد داعش، على الرغم من المصالح المتضاربة، جعلت الدولتين حليفين عسكريين، الأمر الذي كان يفرض عليهما القيام بتنازلات متبادلة. ربما كان هذا أحد دوافع إدارة أوباما لإبرام اتفاق نووي مع إيران في منتصف عام 2015. لكن الرئيس دونالد ترامب خرج منه بعد ثلاث سنوات وأعاد فرض العقوبات على إيران (NZZ, 7.8.2018).

## نظام قبل حدائي: يحدد القانون الديني بموجبه الفصل ما بين السلطات

ارتكبت الإدارة المؤقتة في العراق أخطاء كبيرة في عام 2003، مما أثر سلبا على النظام السياسي. كان

هي المسؤولة عن القانون المدني وقانون الأسرة. منذ ذلك الحين تخضع للقانون العام. من بين أمور أخرى، وهذا يسمح الزيجات بين أفراد الطوائف الدينية المختلفة أو تغيير الانتماء الديني إلى حد ما. أما دستور عام 2005 لا ينسج على منوال هذا الإصلاح، ولكن لأول مرة في التاريخ العراقي باتت الشريعة الإسلامية تحدد القوانين التشريعية.

أعدت هيمنة الشريعة الإسلامية النظام القضائي بأكمله إلى عصر ما قبل الحداثة. حتى سلاطين الإمبراطورية العثمانية، تحت تأثير الثورة الفرنسية في عام 1869، أدخلوا قانوناً مدنياً وضع الأسس لأول دستور إصلاحي غير طائفي (1876). لذلك تحتوي المادة 2 من الدستور العراقي الجديد على احتمالات نزاع كبيرة إذا تم تطبيق القيم الديمقراطية حقاً مستقبلاً، فهي تبرر التمييز ضد العراقيين من غير المسلمين وغير الطائفيين. فهي توجب عليهم الامتثال للتشريعات العلمانية التي أصبحت الآن خاضعة للشريعة الإسلامية (AsiaNews, 20.10.2009). علاوة على ذلك، يتعرض المسلمون الذين تناقض قناعاتهم الدينية "ثوابت احكام الاسلام" للتمييز. وكانت هناك ضرورة للتصالح مع تفسيرات أو وتأويلات جديدة للشريعة الإسلامية في المسائل التي قد تبدو غير منسجمة مع الدين الإسلامي. وكان من نتائج ذلك هو أن لا سياسي اليوم يجرؤ على معارضة فتاوى لرجال دين كبار.

## زيادة قوة مؤسسات الحكم الوقف الدينية (الدواوين)

وهذا يؤدي إلى مسألة هي من الذي يقرر ما هي "ثوابت احكام الاسلام" وتحديدها. في النهاية، يؤثر على حكم الأوقاف الدينية وعلاقتها بالسلطة العلمانية. في ظل الملكية الدستورية، حافظ الإسلام على علاقة تكافلية مع العائلة المالكة الهاشمية. فقد شرع رجال الدين حكم الملك بإرادة الله، وفي المقابل تمكنوا من الحفاظ على الحكم المستقل لهيئاتهم. فبرغم منزلة الإسلام السني المتميزة أثناء العهد الملكي، فإن نظام الحكم كان يضمن "حرية القيام بالشعائر الدينية

يتم التشكيك بدور الإسلام. لكن من ناحية أخرى، فإن الجديد تماماً هي فقرة الدستور التي تنص على أن "يضمن هذا الدستور (2005) على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي" (المادة 2، ثانياً، انظر الشكل 1). لكن النقطة الشائكة الحقيقية هي التحديد: "الإسلام [...] وهو مصدر أساس للتشريع أ. لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الإسلام." (الدستور 2005، المادة 2، أولاً) بهذه الجمل، انقلبت العلاقة بين القانون العلماني والديني رأساً على عقب: كان الدستور العراقي لعام 1958 قد أنهى بالفعل التقاليد التي تعود إلى القرون الوسطى وهي أن المحاكم الدينية وحدها

شكل 1:

### دستور العراق الصادر عام 2005

#### المادة 1

جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي. وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق.

#### المادة 2

##### أولاً

الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع

- لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الإسلام.
- لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.
- لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور.

##### ثانياً

يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين والأيزديين والصابئة المندائيين.

#### المادة 3

العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها وجزء من العالم الإسلامي.

المصادر: دستور العراق الصادر عام 2005:

constituteproject.org، أنشئ الملف بصيغة PDF 25/11/2019

علامات بأحرف خضراء: S.R.

تعتبر هيئة علماء المسلمين العراقية التي كانت تتمتع بالتأثير في السنوات الأولى التي أعقبت سقوط النظام، أن احتلال العراق غير قانوني. بينما اعتبر الكثيرون من الشيعة العراقيين التدخل العسكري في بلادهم موضع ترحيب. في بداية حرب الخليج الأولى ضد إيران، توجه السيد محمد باقر الحكيم إلى المنفى في طهران. من هناك، قام بتنظيم المقاومة الشيعية العراقية ضدّ نظام البعث، وأسّس فيها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي أراد إدخال نظام ثيوقراطي قائم على النموذج الإيراني في العراق.

وفي شهر آب، أغسطس، من عام 2002، انضم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق إلى خمس "منظمات معارضة ديمقراطية" أخرى من العراق، والتي دعته الحكومة الأمريكية إلى واشنطن استعداداً لتغيير النظام (CRS, 10.2.2003: 12). ذهبت تخمينات بعض وسائل الإعلام إلى أن إدماج الولايات المتحدة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (The Guardian, 2.7.2003) كان استراتيجية مقصودة وموجهة ضد إيران من قبل البنتاغون بهدف جعل العراق المركز الروحي لـ 200 مليون شيعي مرة أخرى: "يمكن أن يعود مركز الشيعة إلى النجف العراقي، الأمر الذي سيكون ذا أهمية كبيرة لإيران والعراق ولبنان والبحرين" (Die Zeit, 11.3.2004). بعد نجاح الثورة الإيرانية فقط، انتقل مركز القوة في الحوزة من مدينتي النجف وكربلاء في العراق إلى مدينة قم الإيرانية، التي تضم اليوم أكبر جامعة (حوزة) بمجموع 50 ألفاً من رجال الدين الشيعة والتلاميذ. لهذا السبب يوجد تنافسٌ مُستتر بين إيران والعراق حول موقع القيادة في الإسلام الشيعي (Nakash 1994).

## الأحزاب الشيعية تحكم البرلمان والحكومة العراقية

منذ احتلال العراق في ربيع عام 2003، مارس السيد محمد باقر الحكيم، الذي عاد من إيران، ورجل الدين الإيراني الأصل آية الله العظمى علي السيستاني الذي يعدّ أعلى مرجع دين شيعي في العراق، ضغطاً على

المعروفة في العراق على اختلاف مكفولة ومحترمة ولا تُمس" (المادة 13، دستور 1925) وكان يعني ذلك أيضاً المذهب الشيعي في العراق.

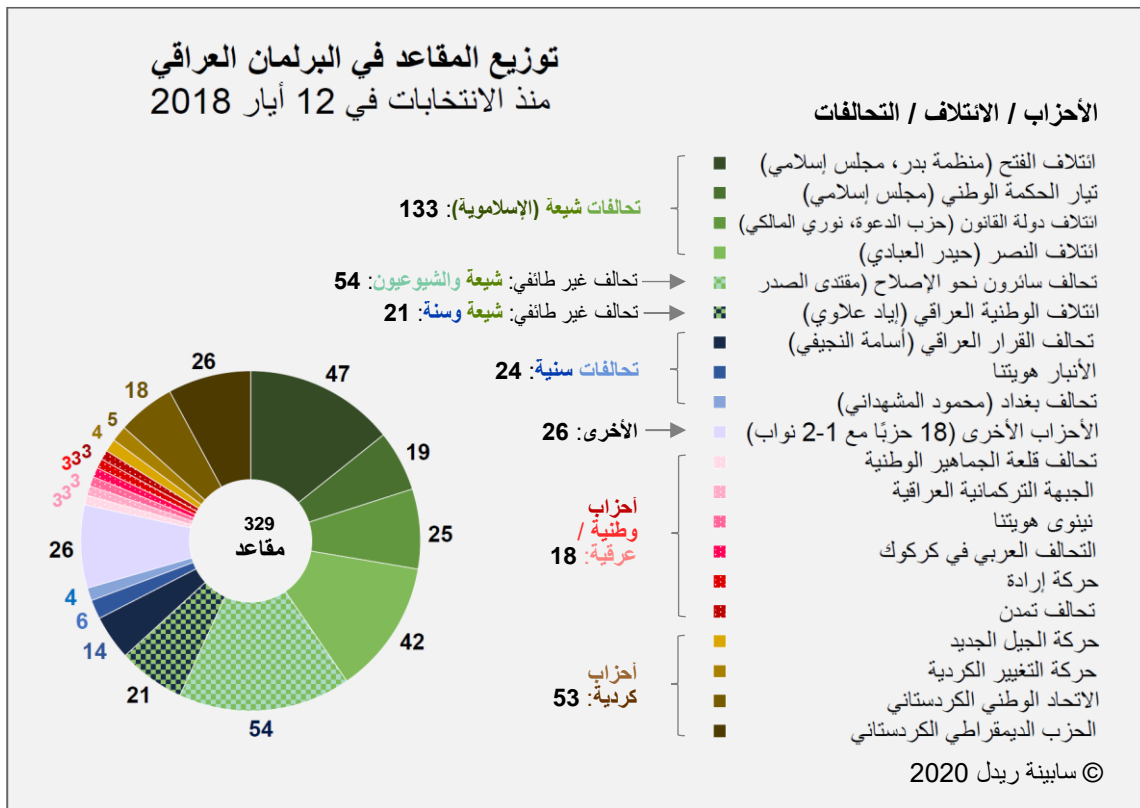
إلا أن ذلك الوضع قد تغيّر في ظل حكم حزب البعث، فقد تم انتهاك هذه الحرية الدينية وجرى وضع جميع المؤسسات الإسلامية تحت سيطرة الدولة. وقد تم ذلك من خلال إنشاء (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية AWQAF) التي أشرفت على الشؤون الإسلامية في العراق وأدارت ملكية أوقافه. وبما أن تلك الوزارة كانت رمزا لقمع الحرية الدينية فقد ألغتها الإدارة المؤقتة في أكتوبر 2003. جرى بدلاً من ذلك تأسيس ثلاث سلطات دينية جديدة أطلق عليها الدواوين والتي يجري دعمها من الدولة. صارت هذه الدواوين الدينية أو الطائفية تتألف من الديوان السنّي (ديوان الأوقاف والشؤون الإسلامية)، الديوان الشيعي (ديوان الوقف الشيعي) ولغير المسلمين، ديوان أوقاف الديانات المسيحية والايديوية والصابئة المندائية. لم تتبع المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي في كردستان (إقليم كردستان) هذا النهج، فما زالت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية التابعة لإقليم كردستان مسؤولة عن جميع الأديان وتشرف عليها (Riedel 2017: 16).

ومع تأسيس هذه الدواوين، بدأ نزاع مرير بين المجتمعات الدينية حول إعادة ملكية بعض الممتلكات إليها. وحتى قبل ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) كانت هناك اشتباكات عنيفة وتدمير أماكن للعبادة. لم يعد بإمكان الدولة العراقية الضعيفة أن تعمل كوسيط لأن الدستور جعل الإسلام الإطار المرجعي للقانون. لقد عانت المجتمعات المسيحية بشدة، حيث انخفض عددها الرسمي من 1.4 مليون إلى 250,000 منذ عام 2003 (The Atlantic, 23.5.2019). لكن العديد من الصراعات العنيفة اندلعت أيضاً بين المسلمين. إنها لا تتعلق بحقوق الملكية والمصالح المالية فحسب (Carnegie, 29.3.2019)، بل تتعلق أيضاً بالسلطة الدينية لكل منها وتأثيرها على الأحزاب الممثلة في البرلمان. النقطة الحاسمة في الصراع بين السنة والشيعة اليوم هي علاقتهم بالتدخل العسكري في عام 2003.

2005، ورغم ذلك فإن رئيس الوزراء نوري المالكي (2006-2014) لم يكن من المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، بل من حزب الدعوة الإسلامية. وهذا الحزب تأسس في عام 1957 على يد آية الله العظمى محمد باقر الصدر الذي كان محمد باقر الحكيم الذي دعمته إيران أيضاً لتصدير النموذج الثيوقراطي إلى العراق أحد مرافقيه قبل إعدامه عام 1980. ومع ذلك، فقد شهدت السنوات الأخيرة فقدان حزب الدعوة نسبة كبيرة من ناخبيه. ففي الانتخابات البرلمانية الأخيرة (12.5.2018)، حصل حزب الدعوة على 25 مقعداً فقط من إجمالي 329 مقعداً مع ائتلاف دولة القانون (انظر الشكل 2). استفاد المجلس الأعلى الإسلامي العراقي بحركته تيار الحكمة الوطني قليلاً من هذا، حيث حصل على 19 مقعداً فقط. بدلا من ذلك، حصل ائتلاف الفتح بقيادة منظمة بدر، المنشق من المجلس

الإدارة المؤقتة. فتاويه تتدخل في المناقشات العامة وتضمن أسلمة دائمة للتشريعات القانونية. في أيار / مايو 2007، غير المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق اسمه إلى المجلس الأعلى الإسلامي العراقي من أجل إرساء نفسه كحزب سياسي. لكنه لم يكن أبداً هيئة دينية ذاتية مستقلة، كما يوحي اسمه، بل منظمة علمانية أسسها رجال الدين بهدف إدراج تفسيرهم الشيعي للقانون الديني في التشريعات العراقية. ولخص أحد الحزبيين هذه المسألة في أوائل عام 2018 بالقول إن "العديد من التشريعات العراقية ولا سيما تشريعات العقوبات والتشريعات المدنية تتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام الحنيف ولهذا لا بد من إعادة النظر فيها" (annabaa.org, 17.3.2018). لقد فاز التحالف العراقي الشيعي الموسع للائتلاف العراقي الموحد في أول انتخابات تشريعية في عام

شكل 2:



المصادر: تجميع خاص، أي من:

<http://en.parliament.iq/>, [https://ar.wikipedia.org/wiki/2018\\_الانتخابات\\_التشريعية\\_العراقية](https://ar.wikipedia.org/wiki/2018_الانتخابات_التشريعية_العراقية), <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/factbox-iraq-s-2018-parliamentary-elections/> (10.1.2020)

## العراقيون يتظاهرون من أجل وحدة وسيادة أمتهم

منذ ثلاثة أشهر يحتجون على النظام السياسي المستورد في عام 2003. بؤرة انتقاداتهم هي الطائفية السياسية والمحاصصة، التي تقسم الدولة والمجتمع وفقاً للانتماءات الدينية والعرقية. ولم تشهد المناطق السنية غرب العراق احتجاجات شعبية ولا من الأقليات الأخرى مثل المسيحيين الذين صارت أعداهم ضئيلة. إن سبب عدم مشاركة السنة في الاحتجاجات هو خوفهم من مواجهة عواقب الاتهامات بأن احتجاجاتهم تؤدي لزعزعة استقرار العراق وبالتالي منح فرصة لعودة تنظيم داعش. إن منظمي المظاهرات يتألفون أساساً من الشباب الشيعة الذين يخرجون إلى الشوارع بشعارات "السنة والشبيعة إخوة" (AI-Monitor, 15.10.2019). لقد رفعت الأعلام العراقية في العديد من الأماكن، ولكن ليس كرمز لأيديولوجية قومية، بل كدليل على الانتماء معاً كأمة عراقية، عابرة للحدود الدينية والطائفية والعرقية.

فشعار "نريد وطن". أصبح شعار المظاهرات الأبرز وهو اسم صفحة في موقع فيسبوك تنشر فيها المعلومات أولاً بأول عن الأحداث في العراق (الصورة 3). تعني كلمة "وطن" أيضاً "البلد" أو "الأمة"، والتي تمنح الشعار معنى سياسياً إضافياً (Riedel 2019). على الإرادة المشتركة لمواطنيها" مع فهم حديث للأمة أو حمل جنسية البلد، والتي أصبحت مسألة بديهية في أوروبا. فدول الأمم المبنية على الإرادة لمواطنيها هي فقط هي القادرة على حل نزاعاتها داخل المجتمع سلمياً، والتي تكون مؤسساتها الوطنية غير منحازة لفئة ما من المواطنين ولا يهيمن عليها مجتمع ديني أو لغوي أو عرقي. حتى النظام النسبي العرقي - الديني في لبنان، الذي يقسم سلطة الدولة "بشكل عادل" بين المجتمعات الدينية (power sharing system)، يتناقض مع نموذج الأمة المبنية على الإرادة غير الطائفية. وليس من قبيل الصدفة أن العديد من الناس هناك يحتجون حالياً ضد النظام السياسي أيضاً ويدعون إلى "ثورة" (zeit.de, 19.1.2020).

الأعلى الإسلامي، على 47 مقعداً. يمكن تفسير نجاحه بحقيقة أنه، قبل تأسيس ائتلافه، الفتح، كان الذراع العسكري للمجلس الأعلى الإسلامي العراقي الموالي لإيران وقد قاتل بصرارة ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). منافسه المباشر كان ائتلاف النصر الشيعي والذي يضم أحزاباً وقوى سنية أيضاً، بقيادة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي (2014-2018) فاز بـ 42 مقعداً.

بالإضافة إلى هذه الائتلافات الشيعية الأربعة، هناك تحالف آخر، يعتبر نفسه يقف فوق الطوائف. نحن نتحدث عن أنجح ائتلاف حزبي في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، التحالف سائرون نحو الإصلاح بـ 54 مقعداً. وقد انضم إليها الحزب الشيعي العراقي، على الرغم من أن التيار الصدري حدد النبرة هناك. يدين زعيمهم، رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر بنجاح الانتخابات، ليس فقط بسبب نسبته من منزل الصدر، الذي يعتبر نفسه سلالة للنبي محمد. إنما قاد الميليشيات الشيعية التي قاتلت في البداية ضد التدخل العسكري الأجنبي (3: Steinberg 2016). بالإضافة إلى ذلك، اكتسب حزبه شعبية بين الشباب لأنه يشارك في النقاط الاجتماعية الساخنة في بغداد والبصرة.

التحالف الذي يريد التغلب على الحواجز الطائفية بين الشيعة والسنة هو ائتلاف الوطنية العراقي الذي يضم 21 مقعداً برلمانياً برئاسة إياد علاوي. في ظل الإدارة المؤقتة، كان رئيس الوزراء العراقي (2004-2005)، ثم نائب رئيس العراق (2016-2018). حزبه ملتزم بالتوفيق بين المجتمعات الدينية في العراق وكذلك المساواة القانونية للمرأة العراقية (Ijad Allawi, 8.3.2016). في 10 يناير 2020، "أعلن استقالته من عضوية مجلس النواب (البرلمان) العراقي، نتيجة فشل المجلس في أداء دوره التشريعي والرقابي، وعدم تعامله بجدية وإيجابية مع مطالب الحراك الشعبي والجماهيري" (Anadolou Agency, 10.1.2020). هذه ليست علامة جيدة، لأن حزبه كان القوة الوحيدة لدعم المظاهرين بشكل كامل.



كان مقتل الضابط الإيراني قاسم سليمانى بأمر من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قرارًا جلب معه عواقب على المظاهرات الشعبية في العراق. لقد منح الأحزاب الموالية لإيران فرصة ثمينة للمطالبة بإنهاء تواجد 5200 جندي أمريكي في العراق. ففي قراره غير الملزم للحكومة والذي صدر في 5 يناير 2020، أدان البرلمان العراقي هذه العملية العسكرية باعتبارها "اغتيال سياسي" واعتبرها "خرقًا خطيرًا لسيادة وأمن العراق" (ar.parliament.iq, 5.1.2020). مع نصاب برلماني يتألف من 172 نائبًا فقط، تمكنت الأحزاب الشعبية من تحقيق الأغلبية البرلمانية لصالح القرار بسهولة. إن انسحاب القوات الأجنبية في هذا الوقت سيعزز موقفها ونفوذ إيران، ويقلل الفرص في إنهاء نظام المحاصصة.

إن انسحاب القوات الأمريكية في ظل ظروف أخرى كان سيكون أمرًا مرغوبًا فيه لهذا البلد. يجب على الديمقراطيات الغربية أن تأخذ مطالب المتظاهرين على محمل الجد بدلاً من تقديم المساعدات العسكرية مع جهلها بمن سيستفيد من التدريب الذي تقدمه في العراق (BW, Irak). هناك حاجة إلى وسطاء دبلوماسيين وخبراء لمساعدة العراق على إيجاد طريقة سلمية للخروج من الأزمة الحكومية وداخل نظامه السياسي. فهذا هو المكان الذي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يثبت فيه كفاءته فيه، حيث أن الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، الهولندية جينين بلاشارت، أنت من صفوف الاتحاد الأوروبي، كما أنها أيضا ترأس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI). ولأجل النجاح في إنجاز هذه المهمة، هناك حاجة إلى أكثر من مجرد توجيه نداء إلى قوات الأمن العراقية أو تبادل وجهات النظر مع الزعيم الديني علي السيستاني (uniraq.org, 14.11.2019).

يحجم الساسة الأوروبيون عن الاعتراف بأن نموذج الطائفية والمحاصصة قد فشل. لقد أصبح العراق بسبب تجربته التاريخية الخاصة وتطوره الاجتماعي بالفعل بلدًا عصريًا لا تمكن إعادته إلى ثيوقراطية العصور الوسطى إلا مؤقتًا فقط. لدى الدول الأوروبية أيضًا فرص لتذكير الحكومة العراقية

بهذا المعنى، يطالب المتظاهرون العراقيون بإجراء إصلاح دستوري بوساطة الأمم المتحدة، لأجل إزالة الطائفية والمحاصصة من الدستور، وإصلاح قوانين الانتخابات، وإنهاء نفوذ الدول الأجنبية (Al-Monitor, 31.10.2019). في بداية الاحتجاجات، فاجأت مطالب المتظاهرين الحكومة العراقية؛ فبعد كل شيء، تولى رئيس الوزراء عبد المهدي منصبه من خلال اتفاق بين الائتلاف الفتح وتحالف سائرون تحت شعارات الإصلاح. لكن التغييرات الحالية التي تعاني وطأتها الأحزاب الدينية تعد تهديدًا لشرعيتها السياسية. نظرًا لأن كلا الائتلافين يسيطر عليهما أحزاب شيعية مقربة من طهران وهو ما يتيح لها التدخل في السياسة العراقية. وقد طلبت إيران صراحة من آية الله السيستاني ومن الأحزاب الواقعة تحت تأثيرها في العراق بإنهاء المظاهرات. ولقد جعل هذا السلوك إيران هدفًا للاحتجاجات، خاصة بعدما سقط أول شخص في المظاهرات على أيدي الميليشيات الشيعية. من أجل عدم الظهور كدمية لطهران، سرعان ما عبر ائتلاف الفتح وتحالف سائرون نحو الإصلاح عن تفهمهما لمطالب المتظاهرين، وحملاً الحكومة مسؤولية تصاعد العنف ونسفا تقديمها للاستقالة.

### صورة 3:



المصادر: "نريد وطن" (Facebook)

## المصادر والمنشورات الأخرى:

- AlSammaw**, Faris, 2006, *Die UN-Sanktionen gegen Irak und deren Auswirkungen auf die Bevölkerung von 1990 bis 2003*, Dissertation, Universität Köln, 2006, 243 S.
- Harith**, Hasan, 2019, Religious Authority and the Politics of Islamic Endowments in Iraq, *Carnegie Middle East Center*, 29.3.2019.
- Nakash**, Yitzhak, 1994, 2018, *The Shi'is of Iraq*, Princeton University Press.
- Riedel**, Sabine, 2015, *The Role of Democratic State in Inter-Religious Relations*. Theoretical and Historical Considerations in Respect of Countries in Transition, in Julia Gerlach, Jochen Töpfer (Eds.): *The Role of Religion in Eastern Europe Today*, Wiesbaden 2015, pp. 55-79.
- Riedel**, Sabine, 2015, *Interreligiöse Dialoginitiativen. Zur Auswärtigen Kulturpolitik islamischer Staaten*, in: Doron Kiesel, Ronald Lutz (Hg.), *Religion und Politik. Analysen, Kontroversen, Fragen*, Frankfurt/M. 2015, S. 331-356.
- Riedel**, Sabine, 2017, *Pluralismus im Islam – ein Schlüssel zum Frieden. Erfahrungen aus dem Irak, Syrien, Türkei, Ägypten und Tunesien im Vergleich*, Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, SWP-Studie, S 14, Juli 2017.
- Riedel**, Sabine, 2019, *Die MENA-Region: Föderalisierung - Autonomien – Dezentralisierung*, in: Europäisches Zentrum für Föderalismus-Forschung Tübingen (EZFF, Hg.), *Jahrbuch des Föderalismus 2019. Föderalismus, Subsidiarität und Regionen in Europa*, 2019, S. 187-201, Manuskript online.
- Steinberg**, Guido, *The Badr Organization. Iran's Most Important Instrument in Iraq*, Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, SWP Comment, C 26, July 2017.
- Steinberg**, Guido, *Die „Volksmobilisierung“ im Irak. Das schiitische Milizenbündnis al-Hashd ash-Sha'bi beschleunigt den Zerfall des Staates*, Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, SWP-Aktuell, S 52, August 2016.
- United Nations Iraq, Secretary-General for Iraq. Verfassung 2005, Iraq's Constitution of 2005**, constituteproject.org.

ملاحظة: كانت جميع الروابط نشطة حتى 21 يناير 2020.

بالامتثال لمعايير حقوق الإنسان. يمكن أيضا تذكير بغداد بالتزاماتها تجاه الأمم المتحدة، وتوقيعها للميثاق الأممي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وكذلك اتفاقية مناهضة العنصرية واتفاقية حقوق المرأة (Riedel 2017: S. 9f. und 15f.) سوى ستفقد أوروبا مصداقيتها: يتبع الأوروبيون في بلدانهم سياسة صارمة ضد التمييز، لكنهم لا يستطيعون الدفاع عن القيم الدستورية التي ينادون بها مثل التعددية الثقافية والتسامح الديني في علاقاتهم الدبلوماسية مع بلدان أخرى.

